IUGJEPS
Vol 28, No 4, 2020, pp 174 -190

ISSN 2410-5198

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية

تاريخ الإرسال (2020-03-04)، تاريخ قبول النشر (2020-04-21)

أثر التسهيلات الائتمانية على ربحية البنوك دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية للفترة (2008-2018)

اسم الباحث:

ميسون سعيد العمد [1] *

1 اسم الجامعة والبلد:

قسم العلوم المالية والمصرفية-جامعة البلقاء التطبيقية-الأردن

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: Maysoon_alamad@bau.edu.jo

الملخص:

ان هدف الدراسة هو التعرف على مستوى التسهيلات واثرها على ربحية المصارف في الاردن على مدى الأعوام (2008-2018)، حيث اتخذت من حجم التسهيلات متغيرًا مستقلًا ومن الربحيه متغيرا تابعا يعبر عنه بالعائد على الموجودات، والعائد على حق الملكيه ، وكانت المصارف التجارية في المملكة الأردنيه الهاشمية والبالغ عددها ثلاثة عشر بنكا هي العينة التي غطتها الدراسة، واتبعت عدة أساليب إحصائية لمعالجة البيانات مثل برنامج (SPSS)، والانحدار ألبسيط، واختبار (Kolmogorov-Smirnov)، وتبين من خلالها ان هناك أثر ايجابي ذو دلالة احصائية للائتمان المصرفي على ربحية البنوك بالاردن. وتوصي الدراسة بزيادة التسهيلات الممنوحة وتنويع الأنشطة والخدمات المقدمة.

كلمات مفتاحية: التسهيلات الائتمانية، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، البنوك التجارية الأردنية

The Impact of Credit Facilities on the Profitability of Banks Applied Study on Jordanian Commercial Banks for the period (2008-2018)

Abstract:

This study aimed to recognize the effect of banks Facilities on Profitability of Jordanian Commercial Banks for the Period (2008-2018), the study relied on both return on assets and return on equity to represent the dependent variable (profitability), while the independent variable was represented by Credit Facilities, The sample consist of the Jordanian Commercial Banks, to achieve the target of the research data has been analyzed and processed by using Statistical Package for the Social Sciences (SPSS), Simple Regression, Kolmogorov-Smirnov test. The study found that there is a positive effect that is statistically significant for the credit facilities on the profitability of commercial banks in Jordan. The study recommended the banks to increase credit facilities, and to provide more services for customers.

Keywords: Credit Facilities, Return on Assets, Return on Equity, Jordanian Commercial Banks.

المقدمة:

يعد مجال الصيرفة من اهم قطاعات الاقتصاد، وهو يمثل شريان الحياة الاقتصادية لأنه يمارس دور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، كما يساهم في إمداد النشاط الاقتصادي بالأموال اللازمة لاجل تقدمه وتطوره، ويشكل بالنسبة الى الاردن أحد أهم القطاعات الرافدة للاقتصاد الوطني ويلعب دورا فعالا في تشغيل نقود المودعين واستثمارها في المشاريع التنمويه.

للبنك دور حيوي بالنسبة للافراد والهيئات فهو يلبي احتيجاتها التمويلية، وبلغ حجم التسهيلات الائتمانية لعام 2018 ما يقارب 26 مليار بمعدل نمو بلغ 5.5% مقارنة بحجمها لعام 2017، ومن ثم يمكن اعتبار البنوك ركناً اساسياً واحد مقومات الدولة (بني خالد، والمومني، 2018).

تعد التسهيلات الشكل الرئيسي لاستغلال اموال المصارف وبالتالي المصدر الرئيسي لايراداتها والمجال الرئيسي لربحيتها، وتعد الربحية احد مبادئ تشغيل اموال البنوك اذ تسعى الى تعظيم ثروة المساهمين عن طريق تحقيق ربح ملائم وتوزيعه على المساهمين بعد إبقاء جزء منه على شكل احتياطي قانوني وثانوي و مخصصات عديدة وارباح غير معدة للتوزيع (رمضان، وجودة، 2013، 109)، ورغم انجازات المصارف في هذا النطاق الا ان هناك تحديات مثل الظروف التنافس الشديدة في ظل العولمة والانفتاح ، او في تلبيه إحتياجات النمو، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للاطلاع بشكل عام على مدى تاثر ربحية البنوك بحجم التسهيلات للاعوام (2008 – 2018)

مشكلة الدراسة:

يعتبر تعظيم الارباح هدفا اساسيا للبنوك التجارية يكفل بقائها واستمرارها وتدعيم الوضع المالي لها، الا انه تحت ظروف المنافسة القوية وظهور مؤسسات تمويل اخرى تقرض عملائها بشروط ميسرة وضمانات أقل كمؤسسات التمويل الأصغر ومؤسسات الإقراض المتخصصة والتي واصبحت تستقطب اعداد متزايدة من المقترضين في ظل عزوف المصارف التجارية عن توفير الحجم المناسب من القروض لبعض القطاعات (عبد الله، والطراد،2011،33)، لذا كان لابد من الوقوف على حقيقة العلاقة بين المتغيرات والاجابة عن السؤال الرئيسي التالي: هل يوجد أثر لحجم التسهيلات المصرفية على ربحية البنوك التجارية الأردنية؟

1. هل يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائيه لحجم التسهيلات الإئتمانيه على العائد على الاصول في البنوك التجارية الأردنية؟
2. هل يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائيه لحجم التسهييلات الإئتمانيه على العائد على حقوق الملكيه للبنوك التجاريه الاردنية؟

أهداف الدراسة:

يهدف البحث الى:

1. التعرف على تأثير حجم التسهيلات الائتمانية عل العائد على الأصول في ألبنوك ألتجاريه الأردنيه.
2. التعرف على تأثير حجم التسهيلات الإئتمانية على ألعائد على حقوق الملكيه للبنوك التجاريه الآردنية.

أهمية الدراسة:

تبرز اهمية البحث من ناحيتين:

الناحية النظرية: المساهمة في اثراء البحث العلمي عن موضوع الدراسة فهي تتناول قطاعا اقتصادياً مهمًا وكبيـــراً الا وهـــو قطاع الصيرفه، والذي يحتفظ باموال المواطنين ويستثمرها بعدة أوجه في ظل بيئة المنافسة.

الناحية العملية: فرصة الانتفاع من النتائج في طرح مجموعة من الاقتراحات لمساعدة المدراء وصناع القرارات في الـــدوائر ذات الصلة في البنوك، بالاضافة الى جميع الجهات المختصة بالرقابة على الجهاز المصرفي وكذلك للمستثمرين والمساهمين، من اجل العمل على تحسين أدائها ومن ثم تحسين الاقتصاد عامة.

نموذج الدراسة:

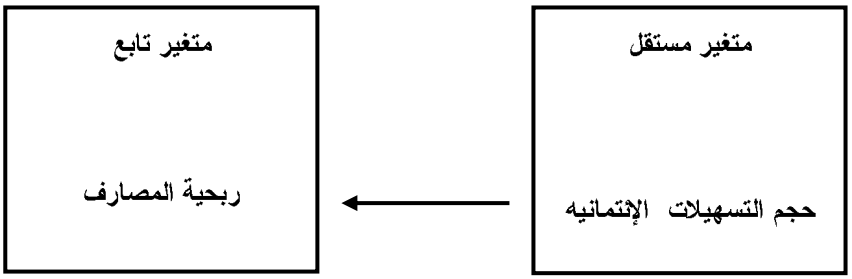

فرضيات الدراسة:

يتكون البحث من فرضيتين، وقد تمت صياغتهما بناء على اسئلة البحث:

1. لايوجد اثر ذو دلاله احصائيه لحجم ألتسهيلات الائتمانيه على العائد على الاصول بالبنوك ألتجاريه الاردنيه.
2. لايوجد اثر ذو دلالة احصائيه لحجم التسهيلات الائتمانية على العائد على حقوق الملكية فـــي البنـــوك التجاريـــه الأردنية.

حدود البحث:

1- حدود مكانيه: ستكون المصارف التجاريه بالأردن هي محور اهتمام البحث.

2- **حدود زمانية:** ستغطي الفترة الممتدة من 2008 – 2018

الدراسات السابقة :

الدراسات باللغة العربية: تمثلت الدراسات السابقة ذات الصلة بالدراسات التالية:

1-**دراسة (بني خالد والمومني 2018) بعنوان " معدل الفائده على التسهيلات الأئتمانيه وأثرها على ربحيه البنوك التجاريه الأردنيه دراسة تحليلية للفترة من عام 20017-2016"**. هدفت الدراسة الى معرفة معدلات الفائدة الممنوحة على الائتمان والتاثير على ربحية مؤسسات الصيرفة، وعملت على معالجة المشكلة المتمثلة بتحديد أثر معدل الفائدة الممنوح على التسهيلات الائتمانية على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، تألفت العينة من كل المصارف التقليدية والمدرجة في السوق المالي ، وحللت البيانات باستخدام برنامج متقدم لايجاد الرابط بين المتغيرين، ومن اهم نتائجها: يوجد أثر ايجابي ذو دلالة احصائية للمتغير المستقل على التابع، ومن اهم التوصيات: الحفاظ على معدلات الفائدة الممنوحة على التسهيلات، وتنويع أنشطه البنك التشغيليه وعدم الاكتفاء بمنح التسهيلات لخفض المخاطر المستقبليه.

2- **دراسة (المعايطة، 2018) بعنوان:" أثردرجة استقرار ودائع العملاء المصرفية على الاداء المصرفي للبنوك التجاريه الأردنيه للفترة 2007-2016"**. هدفت الدراسة الى قياس أثر درجة ثبات الودائع المصرفية (الجارية، التوفير، الآجلة) على اداء المصارف ممثلاً بمعدل العائد على الملكية خلال السنوات 2007-2016، وعملت على معالجة المشكلة المتمثلة في ان عدم استقرار الودائع له تاثير سلبي على استثمارات البنوك التجارية في الاردن وعلى ادائها المصرفي ايضاً، تالفت العينة من ستة مصارف تم اختيارها لأنها تشكّل نسبة (40%) من اجمالي أصول المصارف وتستحوذ على نسبة (39.03%) من مجموع ودائعها، تم اتباع المنهج الوصفي والاحصائي لمعالجه البيانات، وكانت اهم نتائج الدراسة: وجود أثر ايجابي له دلالة احصائية للودائع الأكثر استقراراً في ارصدتها – وهي الودائع الآجلة وودائع التوفير- على الاداء المصرفي، فيما وجد انه يرتبط سلبياً مع الودائع غير المستقرة في ارصدة حساباتها (الودائع الجارية) ، ومن اهم التوصيات: توجيه المصارف التجارية الى تبني استراتيجيات منافسة سعرية وغير سعريه لجذب المزيد من الودائع التي تمتاز بدرجة استقرار عالية في ارصدة حساباتها لدورها المهم في تعظيم الاداء.

3- **دراسة (شهاب الدين،2016) بعنوان: " الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الاردنية دراسة اختبارية على البنوك التجارية الاردنية للفترة من 2010-2014"**. هدفت الدراسة الى التحقق من تاثير الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية على ربحية البنوك التجارية ببورصة عمان للاوراق المالية إذ تم احتساب الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية لهذه البنوك وهي تعبر عن المتغير المستقل، والعائد على الاصول، والعائد على حق الملكية كمتغيرات تابعة،وعملت على معالجة المشكلة المتمثلة في الكشف عن اثر الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية على ربحية البنوك، تتكون عينة الدراسة من اجمالي البنوك التجارية و عددها 13 بنكاً وتم استثناء المصارف الاسلامية وغير الاردنية، وقد استعملت ادوات التحليل الوصفي و برامج الرزم الاحصائية واختبار الانحدار، توصلت الدراسة الى نتائج عدة أهمها: وجود تناسب طردي بين الحصة السوقية للسهيلات المصارف والعائد على الاصول بالاضافة الى وجود علاقة موجبة ايضا

بين المتغير المستقل والعائد على حقوف الملكية، وأوصت بتحسين اساليب الاعلان عن الخدمات البنكية المقدمة خاصة من البنوك ذات الحصة السوقية الاقل واجراء دراسات مستقبلية تتناول عناصر اخرى لقياس الربحية بخلاف العناصر المستخدمة.

4- دراسة (فخري و قادر 2016) بعنوان: " مؤشر الربحية والعوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية". هدفت الدراسة الى توضيح اثر عوامل البيئه الداخليه (راس المال والسيوله) وعوامل البيئات الخارجية (سعر الصرف والتضخم وسعر الفائدة) على ربح المصرف، وعملت على معالجة المشكلة المتمثلة في تحديد أثر العوامل الخارجية والداخلية على ربحية المصارف، طبقت الدراسة على خمسة مصارف عراقية للمدة من 1998 – 2011. وقد اتبعت طريقة التحليل الوصفي وبناء نماذج قياسية لتحديد العلاقات بين المتغيرات، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها: أن راس المال المدفوع وسعر الفائدة يتناسب طردياً مع مستوى ربحية المصرف، وقد قدم البحث توصيات من اهمها: انشاء وحدات ادارية متخصصة لمتابعة حركة اسعار الصرف ومعدلات التضخم وسعر الفائدة بغية التحقق من خطر المشاكل المالية على المصارف.

5- دراسة (ملاوي والمجالي، 2008) بعنوان: "تأثير ألإئتمان إلمصرفي على ألنشاط الإقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR): دراسة حالة الأردن (1970-2003). هدفت الدراسة لاستقصاء اثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي في الأردن خلال السنوات (1970-2003)، وقد تم اختيار متغيرين فقط وهما الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي، أجريت بعض الاختبارات مثل اختبار جرينجر للسببية، تحليل التباين، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: وجود تأثير ايجابي ومعنوي للائتمان على النشاط الاقتصادي الأردني، أهم التوصيات: ضرورة تشجيع البنك المركزي الأردني للبنوك التقليدية على تقديم القروض المجمعة لصالح مختلف القطاعات بالاضافة الى ضرورة إعادد أبحاث أخرى تستعمل تحليل السلاسل الزمانية.

6- دراسة (الفليت، 2004) بعنوان: " أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة دراسة تطبيقيه على المصارف العاملة في فلسطين" . هدفت هذه الدراسه إلى التعرف على واقع البنوك العاملة في فلسطين وعلى التسهيلات المصرفية ألمقدمة للقطاعات المختلفة، و وزعت استبانتان وزعت إحداهما لموظفي البنوك العاملين في قسم التسهيلات، والأخرى وزعت على قطاعات إقتصادية مختلفة في غزة، وقد اتبعت المناهج التحليلية والوصفية، واهم النتائج التي توصلت اليها: ان البنوك العاملة في فلسطين لديها رغبة في اعطاء التسهيلات لمختلف القطاعات باستثناء قطاع الزراعة (بسبب ارتفاع درجة الخطر فيه)، وتولي هذه البنوك أهمية للضمانات التي يوفرها العميل كشرط أساسي لقبول طلب حصوله على التسهيلات المصرفيه إلا ان عدم قيام المحاكم الفلسطينيه بدورها في حل الإشكالات التي تتعرض لها البنوك ادى إلى اضعاف دورها في اعطاء التسهيلات وقد أكدت الدراسة ان القطاع التجاري من اكبر القطاعات جذباً لتسهيلات الائتمان، وقد جاءت بتوصيات أهمها: ضرورة قيام رجال الأعمال بتقديم ضمانات مستوفية الشروط، بالإضافة إلى وجوب سن قوانين لحل النزاعات بين المصارف والعملاء.

7- **دراسة (العتوم، 2003) بعنوان:" دور الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي حالة الأردن"** هدفت هذه الدراسة الى قياس دور الائتمانات البنكية الممنوحة من قطاع الصيرفة الأردني على النمو الاقتصادي للفترة (1985-2000) على المستويين القطاعي والكلي، وقد اعتمدت المنهجين الوصفي والقياسي وذلك باتباع طريقة المربعات الصغرى لتبيان الآثار المباشرة وغير المباشرة للائتمان على النمو الاقتصادي، من أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: ان القروض هي النوع الأكثر شيوعاً من التسهيلات الممنوحة، حيث أنها تنسجم مع مصادر تمويل المصارف من حيث الاستحقاق، و كانت حصة القطاع الخدمي منها تعتبر النسبة الكبرى من بين القطاعات الأخرى، واثبتت الدراسه أن التسهيلات الائتمانية تؤثر على نمو الاقتصاد ايجابيا على المستويين القطاعي والكلي ولكن بدرجات مختلفة، وبالتالي فان اهم التوصيات: ضرورة استمرار البنوك في تقديم الائتمان الى كل القطاعات، نظراً لإيجابية تأثير الائتمان على النمو الاقتصادي، وضرورة مراقبة تقلبات اسعار الفائدة على القروض بواسطة بنك المركزي.

أما الدراسات باللغة الأجنبية فكانت على النحو التالي:

8- **دراسة (Yousef ،2018) بعنوان:" تأثير قروض التجزئة علر ربحية البنوك تحليل تجريبي مقارن"** هدفت الدراسة الى تحديد اثر قروض التجزئة على ربحية المصارف التقليديه والمشاركة العاملة في تركيا، حيث اعتبرت قروض الأفراد والقروض المضمونة برهن مثالاً على قروض التجزئة وكمتغير مستقل، واعتبر صافي هامش الفائدة متغيراً تابعاً يقيس ربحية البنوك، كانت عينة البحث مؤلفة من المؤسسات البنكيه العاملة في تركيا ولفترة زمنية من (2005-2015) واتبعت طريقة الانحدار الخطي في التعامل مع المدخلات، اهم النتائج: هناك تاثيرات سلبية و قوية لقروض التجزئة على صافي هامش الفائدة بالمصارف الكلاسيكية لأنه بالامكان استخدامها لغايات اخرى، في حين يكون تاثيرها ايجابيا على مصارف المشاركه التي لا تصرف القرض لعملائها الا بعد استيفاء متطلبات ووثائق معينة، من اهم التوصيات: اعداد دراسات مقارنة اضافية لتفنيد البنود المؤثرة في ربحيه البنك.

9- **دراسة (Ramadan and others, 2011) بعنوان " محددات ربحيه البنك دليل من الاردن"** هدفت هذه الدراسه الى التحقق من طبيعة العلاقة بين ربحية المصرف والعوامل الداخلية والخارجية الخاصة به، علما بانه تم اجراءها على عينة تضمنت عشرة بنوك تعمل في الاردن خلال المدة (2001-2010) و اعتماد كل من معدل العائد على الموجودات والعائد على حقووق الملكيه كأداة تقيس الربحية، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: ان الربحية المرتفعة ترتبط بكل من: الرسملة الجيدة، أنشطة إقراض مرتفعة، مخاطر إئتمان متدنية، وكفاءة ادارة التكاليف.

10- **دراسة (Mashharawi and Al-Zu'bi,2009)** عنوانها: " محددات ربحية البنوك دليل من القطاع المصرفي الاردني (1992-2006)". هدفت هذه الدراسة الى البحث عن العوامل المحددة لربحية البنوك للأعوام (1992-2006)، وعملت على معالجة المشكلة المتمثلة في التحقق من اثر عوامل هيكل راس المال، وعوامل الاقتصاد الكلي على الربحية، حيث تكونت العينة من عشرة مؤسسات مصرفيه عاملة في الاردن ، وتناولت ثلاثة فئات من المتغيرات التفسيرية تتضمن الفئة الاولى: متغيرات تتعلق بالمصارف أما الفئة الثانية فهي مرتبطة بهيكل راس المال، و الثالثه هي متغيرات الإقتصاد الكلية،

والربحيه هي المتغير التابع، وللوصول الى الهدف تم اتباع اسلوب الانحدار، و المربعات الصغرى، ومن ابرز النتائج: ان اهم عوامل تؤثر على الربح هي نسبه النفقات العامة، الحجم النسبي، مدى تركز الودائع، بالاضافة الى معدلات نمـــو الاقتصـــاد. وكان من أهم توصياتها:حث البنوك على ضبط نفقاتها، والعمل على تعزيز القدرات التنافسية للبنوك الصغيرة لجذب الودائـــع لتتمكن من مواجهة البنوك الكبيرة والتي ترتفع فيها نسب تركيز الوديعة.

تتميز الدراسه الحالية بانها الدراسة الوحيدة حسب علم الباحثة التي تناولت أثر حجم التسهيلات الائتمانية وربحية البنوك، علما بان هناك بعض الدراسات طبقت في بلدان اخرى مثل تركيا الا انها لم تتطرق الى نفس الموضوع كما ان بعض الأبحاث التي طبقت في الاردن تناولت تايثر متغيرات اخرى.

منهجية الدراسة:

مجتمع وعينة الدراسة:

يتالف مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الاردنية والبالغ عددها ثلاثة عشر بنكاً مدرجاً في بورصـــه عمـــان لعـــام 2008 ولغاية 2018، وقد تم اجراء مسح شامل لهذه البنوك.

مصادر جمع البيانات:

- **مصادر أولية:** شملت كل من نشرات وتقارير البنك المركزي، والمؤسسات المصرفية، و جمعية البنوك الاردنية.
- **مصادرثانوية:** تمثلت بالأدبيات السابقة بالاضافة الى الكتب والمراجع العربية والأجنبيـــة مـــع الاســـتعانة بـــالمواقع الإلكترونيه.

المعالجات الاحصائية: اعتمدت الدراسة برامج الحزم الاحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، الى جانب تفريـــغ المؤشـــرات والنسب والبيانات المالية من القوائم المالية إلى جداول البرنامج، وذلك لتطبيق المقاييس والاختبارات التالية:

- **مؤشرات وصفية:** لايجاد الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات
- **اختبار** (Kolmogorov-Smirnov): لاختبار التوزيع الطبيعي.
- **تحليل الانحدار:** وذلك لاختبار اثر متغير مستقل واحد على متغير تابع واحد فقط.

أولاً: الائتمان

1. تعريفه:

الائتمان اصطلاحاً: هو مبادلة شيء ذي قيمة أو كمية من النقود في الحاضر مقابل وعد بالدفع المســـتقبلي (المعجـــم الوسيط، 28)، والائتمان بالعربية يقابلها Credit بالانجليزية، وتعني كلمة (Credit) وفق قاموس أكسفورد مقدرة العميل على شراء على السلع والخدمات مع تأجيل الدفع، بالاعتماد على الثقة بهذا العميل أنـــه ســـيقوم بالتســـديد لاحقـــا (The oxford illustrated dictionary).

ويعرف **القانون الأردني** الإئتمان بأنه تسليم مبلغ مالي من البنك واستعادته على شكل دفعات مشروطة بنسبة فائدة يحددها قانون البنك المركزي (الجريدة الرسمية، 2000) . و حسب **علم الاقتصاد** يعرف الائتمان بانه القدرة على الإقراض، وبمعنى أدق: هو مقياس لقابلية الشخص المعنوي الاعتباري لأخذ القيم الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع (النقدي) إلى وقت معين مستقبلا (الجزراوي و النعيمي، 2010).

توجد عدة تعاريف لمفهوم الائتمان حيث عرفه Thomas Lioyd كما يلي: "الدين والائتمان يحملان المعنى نفسه، فالدين التزام بالدفع المستقبلي، والائتمان هو المطالبة باستلام الدفعات في وقت لاحق وحجم الديون يساوي حجم الائتمان (Lloyd,1986,67)، كما عرف كل من **قدوري و أبو أحمد** الائتمان بأنه: "قابلية الفرد (الطبيعي أو الاعتباري) الحصول على النقد الآن أو حقا فيه مقابل تأجيل الدفع إلى وقت لاحق (أبو أحمد والقدوري، 2005، 233)، أما **عوض الله** فقد عرفته بانه: " عملية مبادلة قيمة حاضرة مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها وعادة تكون هذه القيمة نقوداً، وهنالك طرفان للعملية، الطرف الأول هو المانح (الدائن أو المقرض) والطرف الآخر الا وهو المتلقي (المدين أو المقترض)، ويضاف إلى قيمة القرض مبلغ آخر يسمى الفائدة تدفع للدائن مستقبلاً مقابل تخليه عن القيمة الحاضرة (عوض الله، 1995، 77).

2. أهمية الائتمان

حسب وجهة نظر البنك: يعتبر الائتمان نشاط مرتبط باستثمار أهم اصول البنك كما انه النشاط الذي يضمن كمية أكبر من عوائد ألبنك، ومن خلاله يضمن ألبنك البقاء والنمو وتحقيق مجموعة اهداف التي يسعى لتحقيقها، كما يعتبر الائتمان المصرفي أداة بيد الدولة يتم استخدامها للتحكم في خلق النقود، عرض النقد، والرقابة على النشاط الاقتصادي (الزبيدي، 2008، 26)، **اما من وجهة نظر العميل:** فيعتبر من اهم مصادر اشباع الإحتياجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصاديه (الزبيدي، 2008، 27).

3. تصنيف الإئتمان:

يطلق مصطلح التسهيلات الائتمانيه على مفهوم الائتمان، وعليه يمكن **تصنيفها حسب معايير مختلفة كما يلي:**

أ- من حيث طبيعتها تقسم الى:

- **تسهيلات مباشرة:** وهي تلك التسهيلات التي تقدم للعملاء وتُدرج ضمن بند الممتلكات في الموازنة العامة، وتتضمن مثلا القروض على اختلاف تصنيفاتها وأنواعها والسلفيات وخصم الكمبيالات والحسابات الجارية مدينة.
- **تسهيلات غير مباشره:** هي عبارة عن تسهيلات بنكية تقدم للمتعاملين وتمثل الالتزامات العرضية ومن أمثلتها: خطاب الضمان، اعتماد مستندي (Timothy 1995, 630) .

ب- حسب الفترة الزمنية، وتقسم الى:

- **تسهيلات طويلة الأجل:** هي تلك التسهيلات المعطاة لفترة زمنية تزيد عن خمس سنوات ومن الأمثلة عليها التسهيلات العقارية الموجهة نحو بناء المباني والدور السكنية، أو لإنشاء مشروعات جديدة، أو لتوسعة مشروعات استثمارية قائمة (الزبيدي، 2008، 96).
- **تسهيلات متوسطة الأجل:** وهي التسهيلات التي تكون فترتها الزمنية أكثر من عام واقل من خمس اعوام، وعادة تقدم الى المشروعات التي ترغب بتحديث معداتها، او شراء آلات ومعدات جديدة.
- **تسهيلات قصيرة الأجل:** وهي تسهيلات تمنح لما يقل عن سنة واحدة وتعطى للافراد والمشروعات المختلفة والتي تحتاج لتمويل قصير الأمد (عبدالله والطراد، 2011، 168).

ج- تصنيف التسهيلات الائتمانية وفق الضمان:

- **الائتمان المصرفي المضمون:** تعتبر الغالبية العظمى من الائتمانات مضمونة، وتسمى ضمانات مكملة لانها تطلب لاستكمال عناصر الثقة المتوفرة اصلا وليس بدلا منها، فبعد التحقق من سمعة العميل ودراسة مصادر دخله ومركزه المالي يطلب البنك من العميل ضماناًت تكميلية على شكل ضمانات عينية مثل الاراضي، المباني والآلات والمعدات
- **الائتمان المصرفي غير المضمون:** و يعرف بالائتمان الشخصي، حيث تقدم المصارف بعض الائتمانات الى للعملاء بدون ضمانات، وبناء على المعرفة الشخصية بالعميل ملاءته الماليه حاليا ومستقبليا (الزبيدي، 2008،97).

د- **تقسيم التسهيلات من حيث الجهة الطالبة لها**، وتشمل:

- **التسهيلات العامة:** الممنوحة الى المؤسسات الرسمية.
- **التسهيلات الخاصة:** تعطيها البنوك الى الافراد والهيئات الخاصة غير الحكوميه (عبد الله والطراد،2011، 170).

هـ- من حيث الغرض منها، وتصنف الى:

- **التسهيلات الزراعيه:** تمنح لتمويل القطاع الزراعي، الا ان البنوك لا تفضل منح التسهيلات لهذا القطاع بسبب موسميته وتعرض العاملين فيه الى تقلبات حادة في دخولهم.(الشماع، 1992، 772)
- **التسهيلات الصناعية:** تمنح هذه القروض لتمويل القطاع الصناعي واحتياجاته المختلفة، وقد تزايد الاهتمام بالتمويل الصناعي في الدول التي تتبع سياسة التصنيع.
- **التسهيلات التجاريه:** وهي القروض الممنوحة لقطاع التجارة العامة ويعطى غالبا لغايات تمويل التجارة الخارجية والاستيراد.(رمضان وجودة، 2013، 157)
- **التسهيلات العقارية:** تمنح البنوك هذه التسهيلات لتمويل شراء الأراضي والابنية ويتم رهنها كضمان للدين.

- **التسهيلات الشخصية:** تمنح لبعض التجار او الأشخاص اعتمادا على سمعتهم ومراكزهم المالية ومكـــانتهم الاجتماعية (عبد الله والطراد، مرجع سابق، 175).

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الاردن

ارتفع الرصيد القائم لاجمالي التسهيلأت المقدمه من البنوك المرخصه من 24.74 مليار دينار في نهاية عـــام 2017 الـــى 26.11 مليار نهاية 2018 وبارتفاع مقداره 1371.3 مليون او بمعدل 5.54% ، و شكلت القروض والسلف نســـبتة 65% من إجمالي الائتمان الذي منحته البنوك في الاردن، بينما بلغت ذمم البنوك الاسلامية 21.7% من مجموع التســـهيلات، أمـــا الجاري مدين فقد شكل 11.8%، في حين بلغت حصة الكمبيالات والاسناد المخصومة 0.9% بينما لم تشكل بطاقات الائتمان سوى 0.6% من اجمالي التسهيلات (جمعية البنوك الأردنية،33،2018).

ثانياُ: القطاع المصرفي في الاردن

شهد جهاز الصيرفة تقدما ملحوظاً إذ وصل عدد المصارف المرخصة في الاردن 24 مصرفاً في نهاية عام 2018 وتتـــوزع الى ستة عشر بنكاً أردنياً، منها ثلاثة مصارف إسلامية، وثمانية فروع لبنوك أجنبية، منها فرع لبنك إسلامي وتمارس جميـــع هذه البنوك أعمالها من خلال 844 فرعاً و 83 مكتباً (البنك المركزي، 2018، 35).

ثالثاً: ربحية البنوك التجارية: ان تحقيق الارباح وتعظيمها هو أحد الأهداف الرئيسية للبنوك، وهناك مصلحة كبيرة فـــي رفـــع حجم عمليات المصرف من قروض واستثمارات للحصول على ايرادات أكبر(رمضان وجودة، 139،2013).

تقيس الربحية مدى كفاءة الادارة في تحقيق الارباح ، ومن أهم المقاييس التي تطرقت اليها الدراسة والتي اتفقت عليها أغلـــب الأدبيات السابقة العائد على الأصول والعائد عل حقوق الملكيه.

- العائد على الاصول (ROA) = صافي الربح بعد الضرائب + الفوائد (1- معدل الضريبة) / إجمالي الموجودات

تقيس هذه النسبة القوة الايرادية للأصول المستثمرة في الشركة ، او بعبارة أخرى تقيس كفاءة الادارة فـــي اســـتثمار أمـــوال الشركة التي تحصل عليها من مصادر خارجية وداخلية ، لذلك فهي تتخذها مؤشرًا لقياس الربحية بوجه عام (مطر، 2010، 46).

- العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الربح المتاح لحملة الاسهم العادية / إجمالي حقوق الملكية

يبين مدى نجاح الإدارة في استغلال الاموال الداخلية والتي تم تمويلها من المساهمين في تحقيق الارباح، وتقيس كذلك العائد على كل دينار تم استثماره من خلال المساهمين العاديين، وتاخذ بعين الاعتبار أثر ألنشاطات التشغيليه والتمويليه (حداد، 2010، 83).

التحليل الاحصائي

اختبار التوزيع الطبيعي:

تم تنفيذ اختبار كلموجروف سميرونوف (Kolmogorov-Smirnov)، للتاكد من ان البيانات تتوزع طبيعيا في حال كان عدد ألمشاهدات اعلى من 50، (أبو زيد، 2018، 313) ومن شروط التوزيع الطبيعي أن تكون قيمة Sig للبيانات اعلى من (0.05) وقيمة K-S أقل من (5) (Field, 2013, 247).

الجدول رقم (1) التوزيع الطبيعي للبيانات بالاعتماد على اختبار(Kolmogorov-Smirnov)

نوع المتغير	المتغيرات	K-S	Sig
مستقل	حجم التسهيلات الائتمانية	1.569	0.055
تابع	العائد على الموجودات	1.092	0.184
	العائد على حقووق الملكيه	0.966	0.308

بناءاً على بيانات الاختبار الواردة في جدول رقم (1) والتي تظهر أن توزيع ألبيانات كان طبيعي اذ بلغ Sig لجميع المتغيرات قيمة اعلى من 5% وقيمه إختبار K-S لجميع الابعاد ادنى من (5).

الأساليب الإحصائية المستخدمة: إعتمدت الدراسه برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في معالجة البيانات واختبار الفرضيات وبعد ادخال الموءشرات والنسب وألبيانات الرقمية من القوائم المالية إلى جداول البرنامج، وذلك لتطبيق الأساليب والمؤشرات الآتية:

- **مقياس الإحصاء الوصفي** : لاستخراج المتوسطات الحسابيه والانحراف المعياري.
- **اختبار** (Kolmogorov-Smirnov): لاختبار التوزيع الطبيعي.
- **تحليل الانحدار:** وذلك لاختبار تاثر متغير تابع بمتغير مستقل.

نتائج التحليل الوصفي: تم استخراج المعدل والانحراف المعياري لوصف نتائج الدراسة لكل من المتغير المستقل والمتغيرات التابعة خلال فترة الدراسة الممتدة من 2008-2018 والمعروضة في جدول رقم (2).

الجدول رقم (2) عرض نتائج الدراسة للفترة الممتدة بين 2008-2018

N حجم العينة	Std. Deviation الانحراف المعياري	Mean المتوسط الحسابي	Maximum أعلى قيمة	Minimum أدنى قيمة	Variable's المتغيرات
143	0.42526	8.9804	10.09	8.11	(Log) حجم التسهيلات الائتمانية
143	0.48337	1.2512	2.51	0.17-	العائد على الأصول
143	3.51618	9.0284	19.40	1.45-	عائد على حقوق الملكية

يشير جدول رقم (2) الى ان المعدل الحسابي للعامل المستقل حجم التسهيلات الائتمانية قد بلغ (8.9804) وبانحراف معياري (042526) وأدنى قيمة كانت (8.11) عائدة لبنك سوستية جنرال في عام (2010) واكبر قيمه (10.09) تعود للبنك العربي في عام 2018، أما المتغير التابع وهو العائد على الموجودات (ROA) فقد بلغ المتوسط الحسابي (1.2512)، وبانحراف معياري (0.48337) وكانت أدنى قيمة (0.17-) وتعود للبنك التجاري الأردني في عام (2011) وأعلى قيمة كانت (2.51) تعود للبنك الأردني الكويتي في عام (2010)، بينما كان الوسط الحسابي للعائد على حقوق الملكية (ROE) (9.0284)، وبانحراف معياري (3.51618)، وكانت أدنى قيمة (1.45-) وتعود للبنك التجاري الأردني في عام (2011) وأعلى قيمة كانت (19.4) تعود للبنك الأردني الكويتي في عام (2008).

نتائج اختبار الفرضية الأولى:

تنص فرضية الدراسة الأولى $H_{0.1}$ على: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم التسهيلات الائتمانية على العائد على الأصول في المصارف التجارية الأردنية".اختبرت هذه الفرضية باستعمال اختبار (Simple Linear Regression) وكانت نتائجه كما تظهر في الجدول رقم (3).

جدول (3) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر حجم التسهيلات الائتمانية على العائد على الأصول

ملخص النموذج Model Summery	
معامل الإرتباط R	معامل ألتحديد R^2
0.515	0.266

تحليل التباين ANOVA					
النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية Df	متوسط المربعات	F المحسوبة	Sig F
الانحدار	8.811	1	8.811	50.987	*0.00
الباقي	24.367	141	0.173		
المجموع	33.178	142			

جدول المعاملات Coefficient					
النموذج	B Slope	الخطا المعياري	Beta	T المحسوبة	T Sig
الثابت Constant	4.009-	0.738		5.436-	0.00
حجم اتسهيلات الأئتمانية	0.586	0.082	0.515	7.141	*0.00

قيمة T الجدولية عند درجة حرية واحدة (n-1) = 1.976

*** يوجد اثر عند مستوى (α≤0.05)**

يمثل جدول (3) نتيجة للاختبار الإحصائي لنموذج هذه الفرضية ومتمثل بوجود متغير مستقل واحد (حجم التسهيلات الائتمانية) ومتغير تابع وأحد يمثل (العائد على الموجودات).

وتبين النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α≤0.05) لحجم التسهيلات الائتمانية على العائد على الأصول، فقد بلغ مستوى الدلالة (0.00) وقد ظهر أيضاً من قيمة T المحسوبة والبالغة (7.141) وهي اكبر من قيمتها الجدولية (1.976) ويعبر هذا عن معنوية الأنموذج عند درجة حرية واحدة وتشير قيمة R^2 والبالغة (0.266) إلى أن حجم اتسهيلات ألمصرفية قد فسر (26.6%) من التغيرات في العائد على الأصول في المصارف في الاردن. و بلغ معامل الارتباط R=(51.5%) اي وجود علاقة متوسطه بين حجم ألتسهيلات الائتمانيه والعائد على الأصل، وبناء عليه نرفض الفرضية العدمية (H_0)، ونقبل البديلة (Ha). والتي تشير الى وجود تاثير معنوي عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لحجم التسهيلات الائتمانية على العائد على الأصول في البنوك "، حيث ان هذه النتيجة متوقعة اذ إن زيادة حجم التسهيلات الإئتمانية سيؤدي الى ارتفاع معدل العائد على

الاصول وهذا يؤكد بدوره ارتفاع كفاءة أنشطة العمليات والأنشطة الاستثمارية، يترتب عليه ارتفاع الربحيـــة وجـــاءت هـــذه النتيجة متفقة مع دراسة (Ramadan & others, 2011).

نتائج اختبار الفرضية الثانية: تنص فرضية الدراسة الثانية $H_{O.2}$على: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مســـتوى الدلالـــة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم التسهيلات الائتمانية على العائد على حقوق آلملكيه في البنوك التجارية الأردنيه". وتم التحقق من الفرضـــية بالاستعانة باختبار (Simple Linear Regression-) وكانت نتائجه كما هي موضحة في الجدول رقم (4).

جدول (4) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر حجم التسهيلات الائتمانية على العائد على حقوق الملكية

ملخص النموذج Model Summery	
معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2
0.588	0.345

تحليل التباين ANOVA					
النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية Df	متوسط المربعات	F المحسوبة	Sig F
الانحدار	606.495	1	606.495	74.418	*0.00
الباقي	1149.130	141	8.150		
المجموع	1755.625	142			

جدول المعاملات Coefficient					
النموذج	B Slope	الخطأ المعياري	Beta	T المحسوبة	T Sig
الثابت Constant	34.615-	5.065		6.834-	0.00
حجم التسهيلات الائتمانية	4.860	0.563	0.588	8.627	*0.00

قيمة T الجدولية عند درجة حرية واحدة (n-1) = 1.976
*** يوجد اثر عند مستوى (α≤0.05)**

يبين الجدول (4) نتيجة الإختبارات الإحصائيه لنموذج هذه الفرضية ومتمثل بوجود متغير مستقل واحد (حجم التسهيلات الائتمانية) ومتغير تابع وأحد يمثل (العائد على حقوق الملكية). وتشير النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α≤0.05) لحجم التسهيلات الائتمانية على معدل العائد على حقوق الملكية، اذ بلغ مستوى الدلالة (0.00) وقد ظهر أيضاً من خلال قيمة T المحسوبة والبالغة (8.627) وهي اكبر من قيمتها الجدولية والمساوية (1.976) وهو ما يعبر عن معنوية هذا الأنموذج عند درجة حرية واحدة وتشير قيمة R^2 والبالغة (0.345) إلى أن حجم التسهيلات الائتمانية قد فسر (34.5%) من التغير في العائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية الأردنية. كما بلغ معامل الارتباط R=(58.8%) مما يشير إلى وجود علاقة متوسطة بين حجم التسهيلات البنكية والعائد على المللكيه، لذلك نرفض الفرضية (H_O)، ونقبل الفرضية البديلة (Ha) والتي تنص على انه: "يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لحجم ألتسهيلات ألائتمانيه علئ معدل العائد عل حقوق الملكيه لدى البنوك الأردنية، وترى الباحثة ان هذه النتيجة منطقية لأن ارتفاع حجم التسهيلات سيقود الى زيادة العائد على حق الملكيه ما يعبر عن ارتفاع الربح وكذلك زيادة العائد للمساهمين، وتتوافق هذه النتيجة مع ما تم التوصل اليه في دراسة (شهاب الدين،2016).

النتائج:

بناء على نتائج التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات، توصلت الدراسة الى ما يلي:

1- اكدت الدراسة وجود أثر ذو دلالة احصائية للتسهيلات الائتمانيه على ربحيه البنوك الأردنية، وهذه النتيجة منطقية وتتوافق مع التوقعات الاقتصادية والمالية، وترى الباحثة ان توسع البنوك في منح التسهيلات سيرفع ربحيتها.

2- تبين وجود أثر ايجابي للتسهيلات الائتمانية على معدل العائد على الأصول في البنوك الأردنية، ويترتب على زيادة حجم الائتمان زيادة العائد على الاصول، ما يؤكد زيادة كفاءة أنشطة العمليات والأنشطة الاستثمارية.

3- بينت وجود أثر إيجابي للتسهيلات الائتمانية على معدل العائد على حقوق الملكية، وهذا يعكس مدى نجاح الادارة في استغلال مصادر الأموال الداخلية في تحصيل مكاسب، ويعبر عن زيادة العائد بالنسبة للمساهمين.

التوصيات:

استناداً الى نتائج الدراسة، توصلت الباحثة الى مجموعة من التوصيات:

1- توجيه البنوك الى التوسع في منح التسهيلات الائتمانية لما لها من تاثير ايجابي على الربحيه، وهذا الأمر يتطلب رفع مستوى رضا العملاء كونهم المحرك الرئيسي لأنشطة البنك.

2- استقطاب العملاء وابتكار برامج اقراض تناسب احتياجاتهم ورغباتهم وامكانياتهم المالية، وتنويع أنشطة المصارف التشغيليه وعدم الاكتفاء بالتسهيلات المصرفية وذلك للحد من المخاطر المستقبلية.

3- ضرورة دعم البنك المركزي للبنوك وخفض نسبة الاحتياطي القانوني حتى تتمكن من زيادة حجم التسهيلات، اضافة الى حث البنوك على تبني استراتيجية التنافس السعري وغيرها لتفعيل دورها في ممارسة عملياتها المصرفية والحصول على القيمة المتوقعة.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

أبو زيد، "محمد خير" سليم، (2018). التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برمجية IBM SPSS، ط1، عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

أبو أحمد، رضا، فائق قدوري (2005). إدارة المصارف د ط، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، الموصل، العراق.

بني خالد، صخر، المومني، مجد (2018). " معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية دراسة تحليلية للفترة من عام 20017-2016"مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد التاسع، 371-354

التقرير السنوي الأربعون.(2018). جمعية البنوك الأردنية.

التقرير السنوي (2018). البنك المركزي الأردني.

الجريدة الرسمية ، عدد 4448، تاريخ 2000/8/1، قانون البنوك الأردنية، رقم 28 لسنة 2000 المادة 2، عمان، الأردن.

الجزراوي، ابراهيم، نادية النعيمي.(2010) تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، دراسة نظرية – تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط العراقي خلال الفترة 2005-2007 المالي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون، جامعة بغداد، بغداد، العراق، ص1-45.

حداد، فايز سليم (2010). الإدارة المالية، ط 3، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

رمضان، زياد و جودة، محفوظ. (2013) الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك (ط 4)،الاردن-عمان : دار وائل للنشر.

الزبيدي، حمزة (2008). إداره الائتمان ألمصرفي وألتحليل الإئتماني، مؤسسة الوراق للتوزيع والنشر، عمان، الاردن.

الشماع، خليل محمد (1992).ادارة المصارف، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، العراق.

شهاب الدين،ابتسام (2016). " الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الاردنية دراسه اختباريه على البنوك التجاريه الاردنيه للفترة من 2010-2014" رسالة ماجستير،كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، الأردن

عبدالله، خالد أمين، والطراد، اسماعيل ابراهيم (2011).ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية،ط 1، دار وائل للنشر،

عمان الأردن.

العتوم، عامر يوسف (2003). " دور الائتمان ألمصرفي في النمو الإقتصادي، حالة الاردن للفتـــرة (1985-2000)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، اربد، الاردن.

عوض الله، زينب حسين، اقتصاديات النقود والمال، بيروت-لبنان: الدار الجامعية 1995.

فخري، سامر، قادر، آسو. (2016). "مؤشر الربحية والعوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية فـــي عينـــة مـــن المصـــارف التجارية العراقية"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الدارية والاقتصادية، 6 (2)، 145-170

الفليت، خلود عطية. (2004). " أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصـــاد المختلفـــة دراســـه تطبيقيـــه علـــى المصارف العامله في فلسطين" رساله ماجستير، كلية التجارة، الجامعه الإسلامية، غزة، فلسطين.

مطر، محمد (2010). الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط 3، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Dink ،Yousef (2017). "THE EFFECT OF RETAIL LOANS ON BANK PROFITABILITY a COPMARATIVE EMPERICAL ANALYSIS ", Istanbul sabahattin zaim university. Turkey.

Field, Andy, (2013). Discovering Statistics Using IBM SPSS Statistics, (4th ed). SAGE Publications.

Koch, Timothy (1995). Bank Management 6th Edition،The Dryden Press،Florida،USA.

Lloyd, Thomas, (1986). Money, Banking and Economic Activity, 3rd Edition, Prentice-Hall, Inc., New jersey, USA.

Mashharawi, Fadi and Al-Zu'bi, khaled (2009). "The Determinants of Bank's Profitability: Evidence from the Jordanian Banking Sector (1992-2006)" Jordan journal of business administration, 5(3), 403-414, university of Jordan,amman,Jordan.

Ramadan, Imad, Kilani, Qais, Kaddumi.Thair (2011). " Determinants of Bank Profitability: Evidence from Jordan" International Journal of Academic Research, 3(4), 180-191, Baku, Azerbaijan.

المواقع الالكترونية:

البنك المركزي الأردني https://www.cbj.gov.jo

جمعية البنوك الأردنية https://www.abj.org.jo

قاعدة البيانات الاحصائية للبنك المركزي http://statisticaldb.cbj.gov.jo/index?lang=ar